

الخطوة لا تعبر عن قواعد التنظيمات التي اقدمت قياداتها على القبول بها، وسوف تستقبل هذه الخطوة بادانة واسعة من جماهير شعبنا الفلسطيني، والجماهير العربية، وقوى الرأي العام العالمي التقدمي» (وفاء، تونس، ٢٦/٣/١٩٨٥).

من جهته، اكد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، «ان انشاء جبهة الانقاذ الوطني لا يتعارض مع وجود م.ت.ف. لان المنظمة تضم كل الشعب الفلسطيني، وانا مؤمن بان شعب فلسطين يقف جبهة واحدة خلف ممثله الشرعي والوحيد، وهو م.ت.ف.» (الشرق الاوسط، ٢٧/٣/١٩٨٥).

وفي تعليقه على قيام هذه الجبهة، صرح الناطق الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تونس، بـ «ان م.ت.ف. وقياداتها التي كانت تتابع التصريحات المستمرة عن قرب اعلان هذه الجبهة، كانت تنتظر ان يقدر هؤلاء الاخوة، في آخر لحظة، خطورة الخطوة التي يدفعهم الآخرون للاقدام عليها. وكان الاجدى لهؤلاء ان يقدموا على ملاقاته اليد الممدودة اليهم من قيادة م.ت.ف. من اجل تعزيز وحدة المنظمة التي تواجه اخطر مرحلة من مراحل التآمر الامبريالي والصهيوني عليها، وان شعبنا الملتف حول م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد، وحول قياداتها الشرعية، ينظر باستهجان الى هذه الخطوة، وسيتسلح امامها بمزيد من الالتفاف حول م.ت.ف. وقياداتها الشرعية، وهذه

يوسف حسن

٢ - ردود الفعل العربية على الاتفاق الأردني - الفلسطيني

وموقف جمهورية مصر العربية، والتي تركزت مواقفها، وفي أكثر من تصريح ادلى به الرئيس المصري حسني مبارك، على ضرورة بلورة نوع من الارتباط بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وكان آخر هذه التصريحات التي سبقت اعلان الاتفاق الفلسطيني - الاردني ما ورد في حديث مبك الى التلفزيون الاميركي، حين قال: «إن هذا الارتباط بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن سيساعد على تمهيد الطريق نحو المفاوضات، ونحو التأثير على كل من الولايات المتحدة واسرائيل، مما يؤدي، في النهاية، إلى الزام الرئيس رونالد ريغان بتنفيذ مبادرته، بعد تطوير الافكار الواردة فيها لمصلحة منظمة التحرير»

كان من شأن انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في عمان ٢٢-٢٩/١١/١٩٨٤، وما رافقها من مواقف عربية سلبية ازاء انعقادها، من حيث المكان والزمان، ومقاطعة عدد من الفصائل والشخصيات الفلسطينية لاعمالها وغياب الاجماع العربي حول شرعيتها بالاساس، تعميق الخلافات الفلسطينية - العربية. وبعلان الاتفاق الفلسطيني - الاردني. وصلت حرارة هذه الخلافات أوجها، لاسيما وان هذا الاتفاق يمس، من حيث الجوهر، مسار العلاقة الفلسطينية - العربية اجمالاً، ويستند، في اساسه، على بعض الخياوات الرسمية العربية، ولعل أبرزها موقف المملكة الاردنية،